

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥٣٤٢

الأربعاء، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد طومسن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد دولغوف
	الأرجنتين السيد غارسيا موريتان
	البرازيل السيد تاريسي دا فونتورا
	بنن السيد زنسو
	الجزائر السيد بن مهدي
	جمهورية تنزانيا المتحدة السيدة تاج
	الدانمرك السيدة لوي
	رومانيا السيد موتوك
	الصين السيد تشنغ جنغي
	فرنسا السيد دو ريفيير
	الفلبين السيدة تغويانغ
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد برنسك
	اليابان السيد أومورا
	اليونان السيدة بابادوبولو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

05-65626 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن

نظرة في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2005/812،

التي تتضمن نص مشروع قرار أُعد في سياق المشاورات السابقة التي أجازها المجلس.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على

مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضاً، سأطرح

مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، البرازيل، بنن، الجزائر،

جمهورية تنزانيا المتحدة، الدانمرك، رومانيا، الصين،

فرنسا، الفلبين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية،

اليابان، اليونان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت ١٥

صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار

١٦٥١ (٢٠٠٥).

بعد إجراء مشاورات في ما بين أعضاء المجلس، أُذن

لي بأن أدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس.

”يرحب مجلس الأمن ببدء الجولة السابعة

لمحادثات السلام، في ما بين الأطراف السودانية بشأن

دارفور في أبوجا، نيجيريا، وهي المحادثات التي تدور

تحت قيادة الاتحاد الأفريقي، ويعرب عن تقديره

للإتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي وسائر المانحين.

”ومما يشجع مجلس الأمن المشاركة النشطة

لممثلي كل الجماعات المدعوة من حركة/جيش تحرير

السودان، وحركة العدل والمساواة، وكذلك أعضاء

الحركة الشعبية لتحرير السودان التي تمثل جزءاً من

حكومة الوحدة الوطنية، ويحث الأطراف على

مواصلة التعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

ومع بعثة الأمم المتحدة في السودان.

”ويدعو مجلس الأمن جميع أطراف الصراع

إلى الوفاء بالتزاماتها بشأن إبرام اتفاق عادل وكامل

للسلام دون مزيد من التأخير. ويطالب مجلس الأمن

جميع الأطراف بنبذ العنف ووضع حد للفظائع

المرتكبة على أرض الواقع، ولا سيما ما يرتكب منها

ضد المدنيين، بما يشمل النساء والأطفال وموظفي

المساعدات الإنسانية وحفظة السلام الدوليين.

”ويشير مجلس الأمن إلى المطالب الموجهة

إلى حكومة السودان وقوات المتمردين وكذلك

الجماعات المسلحة الأخرى للوفاء بكل التزاماتها

المشار إليها في قراراته الأخيرة. ويطالب مجلس الأمن

بخاصة حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل

والمساواة وحكومة السودان بالتوقف فوراً عن

ممارسة العنف والالتزام بأحكام اتفاق نجامينا لوقف

إطلاق النار وإزالة معوقات عملية السلام والتعاون

التام مع بعثة الاتحاد الأفريقي، وأن تترع حكومة

السودان سلاح الميليشيات وتضعها تحت سيطرتها.

تنهض به قواها في الحد من العنف والتشجيع على استعادة النظام في دارفور.

”ويناشد مجلس الأمن المانحين أيضا أن يواصلوا دعمهم للجهود الحاسمة التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي من أجل استئصال العنف في هذه المنطقة التي تشهد معاناة شديدة وتوفير المساعدات الإنسانية الحيوية للملايين من المدنيين المتضررين من الحرب في دارفور وعبر الحدود في تشاد.

”ويرحب مجلس الأمن، في السياق الأعم للأحداث في السودان، بخطوات التقدم الأخرى التي تحققت في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، ولا سيما توقيع دستور جنوب السودان وتشكيل حكومة جنوب السودان.“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2005/67.

وبذلك يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقى مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

كما يطالب بتقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي إلى العدالة دون إبطاء.

”ويشير مجلس الأمن إلى قلقه من أن يفضي استمرار العنف في دارفور إلى تداعيات سلبية أخرى في المنطقة، تطال بوجه خاص أمن تشاد. ويدين بشدة في هذا الصدد الاعتداءات الأخيرة التي شنتها عناصر مسلحة في تشاد، ولا سيما الهجوم الذي تعرضت له مواقع الجيش الوطني التشادي في بلدة أدري بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ويؤيد المساعي الرامية إلى الحد من التوترات على الحدود.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا عزمه على الاستفادة الكاملة من التدابير القائمة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة الصادرة بشأن السودان، بما يشمل محاسبة المسؤولين عن العنف وانتهاكات الحظر المفروض على توريد السلاح ومن يعرقلون عملية السلام.

”ويعرب مجلس الأمن عن امتنانه للاتحاد الأفريقي وبعثته في السودان للدور الإيجابي الذي